المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
Arab Journal for Humanities and Social Sciences
العدد الحادي عشر/ الجزء الثاني شباط 2022

# أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على إحصاءات مالية الحكومة.

# The impact of applying the unified accounting system on government financial statistics.

**إعداد الطالب:** **إشراف الدكتور:**

**مجدي الريح الحاج احمد.** **إسماعيل محمد أحمد شبو.**

**الملخص.**

تناولت الدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد علي إحصاءات مالية الحكومة. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في فى أن الأسس المستخدمة فى تطوير النظام المحاسبى لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى لا تحقق اهدافها بدرجة كاملة فى مقابلة الإيرادات بالمصروفات وهنالك كثير من الإيرادات تكون خارج الربط بسبب النظم المستخدمة ولتطوير النظام المحاسبى. هدفت الدراسة دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على إحصاءات مالية الحكومة، ودراسة وتحليل اثر تطبيق النظام المحاسبى الموحد في رفع كفاءة إحصاءات مالية الحكومة، ومعرفة ان الاعتماد علي المعلومات للموازنة حسب تطبيق النظام المحاسبي الموحد يساعد فى بناء الخطط والاستراتيجيات المالية الفعالة في السودان. توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: ساعد قيام تمكين أجهزة الدولة لعملية التخطيط لموازنة الهيكل الإقتصادى بوزارة المالية، أثر قيام الموازنة بوضع خطة شاملة لكافة انشطة الوحدة عن الفترة المعدة عنها بوزارة المالية، ساعدت القوائم المالية بتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة لقياس كفاءتها بوزارة المالية. أوصت الدراسة بضرورة قيام الوحدة بإعداد الحسابات الختامية وفقاً للوائح والقوانين بوزارة المالية، وضرورة إتباع مبدأ عمومية الموازنة لجميع عناصر الإيرادات العامة بوزارة المالية، وضرورة إهتمام مستخدمى المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة الموضوعية بوزارة المالية.

**الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي الموحد– إحصاءات مالية الحكومة.**

**Abstract.**

The study dealt with the impact of applying the unified accounting system on government financial statistics. Where the problem of the study was that the foundations used in developing the accounting system of the Ministry of Finance and National Economy do not achieve its goals to a full degree in matching revenues with expenses, and there are many revenues that are outside the link due to the systems used and to develop the accounting system. The study aimed to study the impact of applying the unified accounting system on government financial statistics.

Studying and analyzing the impact of applying the unified accounting system in raising the efficiency of government financial statistics, and knowing that relying on information for the budget according to the application of the unified accounting system helps in building effective financial plans and strategies in Sudan. The study reached the following results: The empowerment of state agencies for the planning process for balancing the economic structure in the Ministry of Finance helped the effect of the budget setting a comprehensive plan for all unit activities for the period prepared for it in the Ministry of Finance.

The financial statements helped provide an honest picture of the unit's financial position to measure its efficiency at the Ministry of Finance. The study recommended the need for the unit to prepare the final accounts in accordance with the regulations and laws of the Ministry of Finance, and the need to follow the principle of budget generality for all elements of public revenue in the Ministry of Finance, and the need for users of accounting information to pay attention to making an objective comparison at the Ministry of Finance.

**Keywords: unified accounting system – government financial statistics**

**أولاً: الإطار المنهجي:**

**تمهيد:**

يعتبر النظام المحاسبي الموحد حديثاً إذا ما قورن بالانظمة المحاسبية الاخري ظهرت حركة التوحيد المحاسبي في الدول الاجنبية في اواخر القرن التاسع عشر وفي الفترة الاخيرة اصبح التوحيد المحاسبي يمثل اتجاهاً عاماً فى معظم الدول، وحملت جمعيات المحاسبين والاجهزة المركزية والغرف التجارية لواء وضع انظمة محاسبية موحدة للقضاء علي المشاكل التي تنشأ بين المشروعات بعضها البعض او بين المشروعات والهيئات الخارجية.

نبعت فكرة هذا البحث من إدراك الباحث لأهمية تطبيق النظام المحاسبي الموحد من قبل الأجهزة الحكومية لتوفير البيانات اللازمة لجهات التخطيط والرقابة في قالب محدد في الدولة المعنية بالإضافة الي أن توحيد التطبيق المحاسبي يمد المحاسب القومي بالمعلومات المحاسبية اللازمة لاعداد الحسابات القومية، كما أن ثبات وإستقرار الممارسات المحاسبية يؤدي إلي إيجاد لغة محاسبية مشتركة وتوحيد المنطلقات المحاسبية وإيجاد معلومات متجانسة وقابلة للمقارنة ووضع الإحصاءات الإقتصادية والإجتماعية.

**مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث فى أن الأسس المستخدمة فى تطوير النظام المحاسبى لوزارة المالية والاقتصاد الوطنى لا تحقق اهدافها بدرجة كاملة فى مقابلة الإيرادات بالمصروفات وهنالك كثير من الإيرادات تكون خارج الربط بسبب النظم المستخدمة ولتطوير النظام المحاسبى فى الوزارة يتم إستخدام نظام أكثر شمولية وهو النظام المحاسبى الموحد الذى يتصف بالمرونة ويودى الى توحيد دليل الحسابات مما يواكب التطور فى حقول المحاسبة المالية وعليه فان مشكلة البحث تمثلت فى كيفية الاجابة على التساؤلات الأتية:

1- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجموعة المستندية والإحصاءات المالية؟

2- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية والإحصاءات المالية؟

3- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدليل المحاسبي والإحصاءات المالية؟

4- هل هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية والإحصاءات المالية؟

**أهمية البحث:**

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى أهمية علمية وأهمية عملية:

**أولاً: الأهمية العلمية:**

تكمن فى إثراء الجانب العلمى للمحاسبة فيما يتعلق باثر تطبيق النظام المحاسبى الموحد على الإحصاءات المالية فى الوحدات الحكومية وإضافة بحث للمكتبة العلمية لتزود طلاب العلم والباحثين ببيانات ثانوية مفيدة عن متغيراتها.

**ثانياً: الأهمية العملية:**

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

1- الحاجة الي بحوث علمية تقيم تجربة النظام المحاسبي الموحد في تقويم إحصاءات مالية الحكومة في الوحدات الحكومية.

2- تاتي أهمية هذا البحث بتعزيز الصورة الحسنة عن النظام المحاسبي الموحد لرفع كفاءة إحصاءات مالية الحكومة وبالتالي ترسيخ هذه الصورة باعتبارها احدي مظاهر التكنولوجيا الحديثة.

3- تاتي أهمية هذه الدراسة من واقع الدور المتعاظم في التقنية الحديثة في هذا العصر حيث ادت الي تغيير شكل ومضمون النظام المحاسبي الموحد وتمثلت أثار هذه التقنية في انها مكنت الوحدات الحكومية علي تحسين الإحصاءات المالية.

**أهداف البحث:**

يسعي البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- دراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي الموحد على الإحصاءات المالية فى لوحدات الحكومية.

2- دراسة وتحليل اثر تطبيق النظام المحاسبى الموحد في رفع كفاءة وفاعلية استغلال الموارد المتاحة في السودان.

3- معرفة ان الاعتماد علي المعلومات للموازنة حسب تطبيق النظام المحاسبي الموحد يساعد فى بناء الخطط والاستراتيجيات المالية الفعالة في السودان.

4- التعرف علي ان استخدام نظام التطبيق المحاسبى الموحد يودي الي تطبيق نظم الرقابة واتخاذ القرار بفاعلية في السودان.

**فرضيات البحث:**

أعتمدت الدراسة علي الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المجموعة المستندية والإحصاءات المالية.

**الفرضية الثانية:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإجراءات المحاسبية والإحصاءات المالية.

**الفرضية الثالثة:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدليل المحاسبي والإحصاءات المالية.

**الفرضية الرابعة:** هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين القوائم المالية والإحصاءات المالية.

**منهجية البحث:**

يستخدم البحث المناهج الآتية:

المنهج التاريخى: لعرض الدراسات السابقة والخلفيات التاريخية لمتغيرات البحث.

المنهج الإستنباطى: لتحديد محاور البحث وتعريف المشكلة وصياغة الفرضيات.

المنهج الوصفى التحليلي : فى تحليل بيانات لإجراء الدراسة الميدانية.

المنهج الإستقرائى: لإختبار الفرضيات.

**المحور الثاني: الدراسات السابقة:**

**دراسة: أزدهار، (2017م):**

تتمحور مشكلة الدراسة حول عدم ملائمة وكفاءة النظام المحاسبى المالى الموحد اليدوى للعمل المصرفى من حيث حجم العمليات التى تقوم بها المصارف وضخامة المبالغ وبالتالى عدم ملائمة النظام اليدوى على إنتاج المعلومات وتوصيلها بسرعة الأمر الذى دعا الى تبنى نظام محاسبى مالى متطور مواكب للتطور فى مجال الوسائل الإلكترونية المعلوماتية. ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها أن من متطلبات العمل المصرفى هو قيام المصرف على نظام محاسبى مالى موحد معتمد على الحاسوب أو الوسائل الإلكترونية فى عمله والتى تركزعلى الشفافية والخصائص النوعية للمعلومات وأثرها فى الإبلاغ المالى وتتفرع عنها فرضيتين فرعيتين هما توجد علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين مكننة النظام المحاسبى المالى الموحد والإبلاغ المالى، توجد علاقة تأثير إيجابية ومعنوية بين مكننة النظام المحاسبى المالى الموحد والإبلاغ المالى. الإستنتاجات عند تصميم نظام محاسبى مالى موحد للمصارف يجب مراعاة وتحديد معايير وحدود الإبلاغ المالى، وتشخيص ومعرفة حاجات مستخدمى المعلومات المحاسبية. أوصت الدراسة بضرورة العمل. على إلزام المصارف تطبيق معايير المحاسبة الدولية الخاصة والمتمثلة بتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية وإصدار التقارير المالية الملائمة على المستوى الدولى بما يحعل التقارير المالية تلبى أهداف الإبلاغ المالى.

**دراسة: ليلي، (2018م):**

تمثلت مشكلة الدراسة فى أن الأسس المستخدمة فى تطوير النظام المحاسبي لوزارة المالية والاقتصاد الوطني لاتحقق اهدافها بدرجة كاملة فى مقابل الإيرادات بالمصروفات وهنالك كثير من الإيرادات تكون خارج الربط بسبب النظم المستخدمة

ولتطوير النظام المحاسبي بالوزارة. هدفت الدراسة الى كيفية تطبيق إحصاءات مالية الحكومة فى تطوير النظام المحاسبي الموحد للدولة. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها: الجهود المبزولة لتجميع احصاءات المالية العامة الموحدة يعوقها الإفتقار الى التوحيد بين الحسابات الحكومية المختلفة، بالإضافة الى ضعف الموسسية والتنسيق والحوجة الماسة الى مراجعة نمط نظام الحسابات الموحدة. خرجت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها: ضرورة الانتقال من النظام المحاسبي التقليدى الى نظام القوائم المالية ومن ثم الانتقال الى نموذج نظام احصاءات مالية الحكومة، تحديث النظام المحاسبي الحكومى بما يتماشي مع معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام، صياغة دليل الحسابات الحكومية وفق نظام الترميز الالكترونى ليسهل العمل به الياً.

**دراسة: آداب، (2018م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية، إلى أي مدى يؤثر نظام احصاءات مالية الحكومة على رقابة اداء الوحدات الحكومية، إلى اي مدى يساهم نظام احصاءات مالية الحكومة على تحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة، هل يؤثر نظام احصاءات مالية الحكومة على جودة التقارير المالية الحكومية. هدفت الدراسة إلى عرض الاطار المفاهيمي لنظام احصاءات مالية الحكومة (GFS)، دراسة وتحليل مساهمة نظام احصاءات مالية الحكومة في رقابة اداء الوحدات الحكومية، التعرف على مساهمة نظام احصاءات مالية الحكومة في تحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة، بيان تأثير نظام احصاءات مالية الحكومة على جودة التقارير المالية الحكومية. اتبعت الدراسة المنهج الاستقرائي والمنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة إلى نتائج منها، قدرة نظام إحصاءات مالية الحكومة على توضيح الحجم الكلي لعمليات الوحدات الحكومية يساهم في تحقيق رقابة الوحدات الحكومية، الإفصاح عن كافة المنح بصورة مستقلة يؤدي الى شفافية عمليات الحكومة. أوصت الدراسة بضرورة زيادة التنسيق بين وزارة المالية والوحدات

الحكومية يســـاهم في تحقيق رقابة أداء الوحدات الحكومية، توضـــيح بنود الموازنة العامة بدقة يساهم في زيادة شفافية عمليات الوحدات الحكومية.

**دراسة: سعاد، (2019م):**

تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الداخلية في دعم تطبيق النظام المحاسبي الموحد. هدفت الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في النظام المحاسبي الموحد، والتعرف على الصعوبات التي تعيق دور المراجعة الداخلية في النظام المحاسبي الموحد بوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي. إختبرت الدراسة الفرضيات الآتية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وظائف المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الموحد، توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أسس المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الموحد. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: ساعد النظام المحاسبي في المقارنة الزمانية والمكانية للوحدات من خلال توحيد الأسس والمعايير والدليل المحاسبى وطرق المعالجة وغيرها، العمل على تنمية خبرات ومهارات أعضاء أدارة المراجعة الداخلية وإلزامهم ببرامج التعليم المهني المستمر. توصلت الدراسة الى عدة توصيات منها إستخدام مؤشرات الأداء المالي في تقييم المؤسسات الحكومية في مستويات الحكم المختلفة، ضرورة إختيار الكوادر المؤهلة من البداية للممارسة العمل المالى والمحاسبى الحكومى.

**المحور الثالث: الإطار النظري للنظام المحاسبي الموحد:**

**أولاً: نشأة النظام المحاسبى الموحد:**

ظهر النظام المحاسبى الموحد أول ماظهر فى الدول الرأسمالية والإشتراكية وفقا لمتطلبات النظم الإقتصادية لهذه الدول وحاجاتها من أجل مايلى(حامد داوود الطلحة، 1998م، ص3):

1. توفير أوسع قاعدة من البيانات والمعلومات.
2. التحديد الدقيق للمفاهيم ومعانيها.
3. المساعدة فى التحليل.
4. تثبيت الأسس فى التقييم للمركز المالى.
5. الحد من التهرب الضريبى.
6. المساهمة فى دراسة تقويم المشاريع بشكل دقيق.
7. تحديد العلاقة بين المشروع والدولة.

قد ظهر أول نظام محاسبى موحد في ألمانيا فى عام 1911م بواسطة جى أف شاير ثم فى عام 1942م أثناء إحتلال ألمانيا لفرنسا، تم إعداد أول نظام محاسبى موحد فرنسى وكان مستوحى من الإطار المحاسبى الألمانى المسمى بـ (PLANGEORING) (شعيب حمزة وغاليب عمر، 2011م، ص6).

**ثانياً: مفهوم النظام المحاسبى الموحد:**

عرف النظام المحاسبى الموحد بأنه، يتمثل فى مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الإقتصادية، وإعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات تخطيطية فى إطار محدد من الأسس والقواعد والإصطلاحات والتعاريف، وذلك لخدمة أهداف معينة (على محروس شادى، 1984م، ص11).

يتضح من أركان التعريف مايلى:

1. النظام المحاسبى نظام أو خطة بالمعنى العلمى للإصطلاح لأنه يتمثل فى مجموعة من الترتيبات.
2. قد وصف النظام المحاسبى بأنه موحد، لأنه يتناول مجالات التوحيد الآتية:

أ. توحيد الدليل المحاسبى.

ب. توحيد الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف المحاسبية.

ج. توحيد الحسابات والقوائم الختامية وأسس إعدادها.

د. توحيد نماذج الموازنات التخطيطية وأسس إعدادها.

هـ. توحيد السنة المالية.

كما عرف التوحيد المحاسبى بأنه، توحيد اللغة المحاسبية من خلال توحيد المفاهيم والمصطلحات وإستعمال تعاريف موحدة وتوحيد المبادئ وحتى طرق العمل وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وصولا إلى توحيد أشكال القوائم المالية وتصنيف وترتيب محتوياتها (إسماعيل رزقى،2010م، ص34).

يقصد بذلك أن النظام المحاسبى الموحد يقوم على فكرة إستخدام قواعد وإجراءات محاسبية نمطية بالإضافة إلى تبنى المصطلحات نفسها ومسك مجموعة من دفاتر محاسبية موحدة، وإستخدام دليل حسابات واحد ثم إعداد مجموعة من قوائم مالية محددة من قبل وحدات القطاعات الحكومية التى تنتمى إلى قطاع معين وذلك بهدف الرقابة على أنشطة هذه الوحدات وإمكانية المقارنة فيما بينها من أجل التقويم والحكم على أدائها. ولا يعنى ذلك بأى حال من الأحوال أن هذه الوحدات تقوم بإنتاج نتائج موحدة، إنما المراد من توحيد التنظيم المحاسبى هو مساعدة مصلحة الضرائب والمحاسب القومى بالإضافة إلى جهات التخطيط والرقابة على الحصول على معلومات محاسبية مقدمة فى قالب واحد حدد وموحد مما يمكنها من القيام بوظائفها بشكل صحيح (إسماعيل رزقى،2010م، ص34).

عرف النظام المحاسبى بأنه: مجموعة من الإجراءات والخطط والقواعد التى يتم على أساسها المعالجات المستندية والدفترية للعمليات التجارية ذات الأثر المالى والبعض الأخر يعده إداة لتحقيق بعض الأهداف والوظائف كتمكين الإدارة من التخطيط والتنظيم والإشراف والرقابة والتقييم (على محروس شادى، 1984م، ص11).

هناك من يعرفون النظام المحاسبى بعدة مفاهيم يتناول كل مفهوم خاصية من خصائص النظام المحاسبى حيث يعرف فى المفهوم الأول والذى يركزعلى العناصر التى يتكون منها النظام المحاسبى فيعرف بأنه مجموعة مستندات وسجلات وقواعد تستخدم فى

تسجيل وتبويب العمليات المالية، أما المفهوم الثانى فإنه يؤكد على أهمية الإجراءات لتسجيل الأحداث المالية فيكون تعريف النظام بأنه مجموعة متكاملة من الإجراءات والعمليات التى تتعلق بمجال أو أكثر من مجالات النشاط الإقتصادى للوحدة، إما المفهوم الثالث فإنه يؤكد على أهمية الأسلوب العلمى الذى يستخدم فى تجميع البيانات وتحليلها وإستخراج النتائج، أما المفهوم الرابع والأخير فإنه يعبر عن مدى إعتماد الإدارة على البيانات المستخرجة من السجلات ويعبر عن مدى إرتباط الأنظمة المحاسبية بوظيفة الإدارة فيكون تعريف النظام المحاسبى أنه عملية ربط النمازج والسجلات والتقارير المالية بصورة تمكن من تحديد البيانات التى تطلبها الإدارة لقييم الأداء وتحديد الإنحرافات والمسئول عنها.

مما تقدم فإن النظام المحاسبى الموحد لا يعدو عن مفهوم المحاسبة إلافى نطاق أسس التوحيد للقواعد والفروض التى يستند إليها فى تسجيل العمليات المالية وتبويبها وإعداد حسابات ختامية وكشوف مالية، لذلك فإن حدود التوحيد تشمل تلك القواعد والأسس والطرائق المحاسبية (محمود محمود السجاعى، 2003م، ص9).

يمثل النظام المحاسبى الموحد نظام أو خطة حيث يتمثل فى مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى المنشأة وإعداد قوائم مالية وحسابات ختامية فى إطار محدد من الأسس والقواعد والمصطلحات والتعاريف لخدمة أهداف معينة، وأطلق عليه النظام المحاسبى الموحد لأنه يتضمن توحيدا لكافة أبعاد النظام المحاسبى حيث تم توحيد دليل الحسابات والأسس والقواعد والمصطلحات المحاسبية والحسابات الختامية والقوائم المالية وكذلك السنة المالية.

يري الباحث أن النظام المحاسبي الموحد هو مجموعة من الترتيبات الخاصة بتسجيل البيانات المحاسبية على مستوى الوحدة الإقتصادية، وإعداد قوائم وحسابات ختامية وموازنات في إطار محدد من الأسس والقواعد والاصطلاحات والتعاريف وذلك لخدمة أهداف معينة.

**ثالثاً: أهداف النظام المحاسبى الموحد:**

إن الهدف الأساسى للنظام المحاسبى الموحد هو تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال فترة زمنية مع إمكانية إستخراج التقارير بدقة وبسرعة إذ تلائم إحتياجات المستخدم مع الإحتفاظ بالبيانات لعدة سنوات وسهولة إسترجاعها (ديوان الرقابة المالية، 2011م، ص70).

هناك أهداف أخرى للنظام المحاسبى الموحد منها (رزاق شاكر شافى المسعودى، 2013م، ص55):

1. توفير البيانات اللازمة للتخطيط والرقابة والتنفيذ على كل من مستوى الوحدة الإقتصادية ومستوى القطاع والمستوى القومى.
2. ربط حسابات الوحدة الإقتصادية بالحسابات القومية.
3. تسهيل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها.

يمكن إيجاز أهداف النظام المحاسبى الموحد فيما يلي:

1. إعداد الحسابات اليومية والشهرية والختامية والدفاتر أولا بأول للمؤسسات العامة والحكومية وفقا للقوانين واللوائح المالية والمحاسبية ورفعها لجهات الإختصاص فى المواعيد المحددة .
2. توفير البيانات والمعلومات التى تمكن المسئولين فى الوحدة من الحكم عما إذا كانت تكلفة المنتج أو الخدمة مقبولة وأنها تؤدى بكفاءة وبأقل تكلفة ممكنة.
3. الرقابة على دقة تنفيذ الميزانية (الموازنة) لضمان ضبط وتحصيل الإيرادات والمصروفات بما يكفل عدم تجاوز المصروفات أو التهاون فى تحصيل الإيرادات.
4. إحكام الرقابة على المال العام والتحقق من كفاية الضوابط بتطبيق القوانين واللوائح والإجراءات المالية والمحاسبية ووضع نظم المراقبة والضبط الداخلى التى تمنع الأخطاء والغش والإختلاس أو تحد من وقوعه بالكشف عنه على الفور.
5. أن تكون الوحدة الحسابية أداة فعالة لخدمة المستويات الإدارية المختلفة لإغراض تخطيط السياسات وتنفيذها وإتخاذ القرارات المناسبة (تاج الدين محمد فيروز أحمد، 2010م، ص ص 168-169).

6. تسهيل جمع البيانات وتبويبها نفس المفهوم والمعنى المطلوب نفسة بالنسبة للمؤسسات العامة والحكومية أو الأجهزة الخارجية فيما يتعلق بمضمون البيانات وإسلوب قياسها نتيجة لتوحيد الرؤية لديها.
7. توفير البيانات اللازمة على المستوى القومي للتحليل والتخطيط الإقتصادي لنشاط الوحدات الحكومية بحيث تعي مدلولات شاملة لأعمال التخطيط.

يرى الباحث بأن النظام المحاسبي الموحد يسهل عملية جمع البيانات المحاسبية وتبويبها وتخزينها ومن ثم تقديمها الى الجهات الخارجية المستفيدة من خلال استعمال مسميات ومفاهيم وأسس وقواعد محاسبية موحدة .

**رابعاً: خصائص النظام المحاسبى الموحد:**

يتسم النظام المحاسبي الموحد فى نشاط القطاع الحكومي بتعدد الإجراءات المحاسبية نظرا للترابط والتنسيق بين أعمال الأقسام المختلفة عن طريق الكشوفات وإجراء المطابقات وإستخراج الموازين لغرض الرقابة وتوفير الحماية للموارد والموجودات من سوء التصرف مع الدقة والوضوح فى البيانات والمعلومات، لذا للنظام المحاسبي خصائص مميزة نابعة من خصوصية الاعمال والمهام والوظائف التى تؤديها المصلحة الحكومية ومن أهم هذه الخصائص ما يلى (ضياء زامل خضير، 2015م، ص20):

1. يتميز النظام المحاسبي المالي الموحد بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية وإستخراج المعلومات المطلوبة.
2. يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها فى إتخاذ القرارات السليمة وفى الوقت المناسب.

كذلك على الرغم من إختلاف الأنظمة المحاسبية تبعا لإختلاف حجم المؤسسة وطبيعة نشاطها، إلا أن هناك خصائص مشتركة يجب توفرها فى أي نظام محاسبى حتى تحكم بأنه نظام جيد كالنظام المحاسبى الموحد وهى (www.accouing.gov.sd):

أ. يجب أن تتوفر المستندات والدفاتر والسجلات القانونية، التي يجب أن يتصف بها النظام المحاسبي الموحد بتحقيق الدقة فى تنفيذ العمليات المالية، والسرعة فى

تزويد إدارة المؤسسة أو الوحدة بالبيانات المالية والتقارير اللازمة، التى تساعد فى إتخاذ القرارات ورسم السياسات والتخطيط.

ب.معرفة موارد المؤسسة أو الوحدة المختلفة وبيان ما للمؤسسة أوالوحدة من موجودات وأصول بقيمتها الحقيقية وما على المؤسسة او الوحدة من إلتزامات للغير.

ج. توفير وسائل الرقابة والضبط على الحسابات المختلفة فى المؤسسة أو الوحدة.

يرى الباحث بأن النظام المحاسبي الموحد نظاماً موحداً من حيث تصميم السجلات ودليل الحسابات وتخزين كمية هائلة من المعلومات المحاسبية وهو اساس الاستحقاق المعدل في تسجيل الإيرادات والمصروفات واستدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل وإستخراج النتائج والمعلومات وتوصيلها الى المستخدمين او متخذي القرار.

**المحور الرابع: الإطار النظري لإحصاءات مالية الحكومة:**

**أولاً: مفهوم نظام احصاءات مالية الحكومة:**

أصدر صندوق النقد الدولي إحصاءات مالية الحكومة لأول مرة في العام 1987م وفي العام 2001م صدر دليل إحصاءات مالية الحكومة وتشمل تصنيف جديد للبنود كما تشمل سبع قواعد محاسبية جعلت النظام المحاسبي في المؤسسات الحكومية اقرب للمؤسسات التجارية وهي نوع النظام المحاسبي، وقت قيد التدفقات، والتقييم، وترصيد التدفقات والارصدة، والمقاييس المشتقة، وتوحيد البيانات، والبنود الاحتمالية، رغم اهمية هذه القواعد زادت من صعوبة تطبيق احصاءات مالية الحكومة. وفي العام 2014م تم إصدار نسخة جديدة لدليل احصاءات مالية الحكومة. التزمت بالقواعد المحاسبية للدليل وقامت باضافة نموذج القياس الحكومي المكون من مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على قدرة الحكومات في الدول على ادارة الموارد ، كما تم تعديل بعض بنود الموازنة .

النظام هو عبارة عن حزمة من الاحصاءات المالية والمفاهيم والاجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة بطريقة منظمة تربط العلاقات التشغيلية للمستويات المختلفة للحكومة وذلك من خلال مجموعات متجانسة للوصول

إلى مؤشـــرات عن الاداء الكلي للقطاع العام الحكومي واجراء المطابقات والمقارنات بين تلك المستويات المختلفة وبين اداء الدولة واداء الدول الاخرى (محمد الفتح بك، 2006م، ص ص 245 – 248).

عرف نظام إحصـاءت مالية الحكومة بإنه جهد مبذول لتحسـين المحاسـبة الحكومية وشـــفافية عمليات الحكومة ، وهو جزء من اتجاه عالمي نحو المزيد من المســـاءلة والشـفافية في مالية الحكومة وعملياتها والرقابة عليها ، ولقد وضـع دليل احصـاءات مالية الحكومة لخدمة مستخدمي البيانات المالية من معدي احصاءات مالية ومحللي المالية العامة ومســـتخدمي الاحصـــاءات الاقتصـــادية الكلية والذين يعتمدون على احصاءات مالية الحكومة كمدخلات في عملهم (محمد الفتح بك، 2009م، ص3).

يعرف بانه نظام إحصـــائي اقتصـــادي مختص تم تصـــميمه لمســـاندة تحليل المالية العامة ، كما يقدم المبادئ الاقتصـادية والمحاسـبية التي ينبغي اسـتخدامها في إعداد الاحصاءات بالاضافة إلى تقديم المبادئ التوجيهية الخاصة بعرض تلك الاحصاءات وفق اطار تحليلي يشمل بنود موازنة ملائمة (محمد ابراهيم الجاك حسب الله، 2010م، ص53).

من خلال هذا التعريف يتضـــح أن الغرض من نظام إحصـــاءات مالية الحكومة هو مســـاندة تحليل المالية العامة مع تقديم المبادئ الاقتصـــادية والمحاســـبية الواجب استخدامها عند إعداد الاحصاءات .

كما عرفت بانها عنصـراً اسـاسـاً في تحليل المالية العامة ، كما أن لها دور بالغ في الاهمية في وضـع البرامج المالية السليمة ومراقبة تنفيذها وفي الرقابة على السياسات الاقتصـادية ، بمعنى انه نظاماً احصـائياً اقتصـادياً كلياً مختصـاً تم تصـميمه لمساندة التحليل المالي (غادة بابكر عبد السيد أحمد، 2014م، ص15).

أشـــار هذا التعريف إلى الدور المهم الذي يلعبه نظام احصـــاءات مالية الحكومة في الرقابة على السياسات الاقتصادية ، وهذا يعني أنه من العناصر الاساسية في تحليل المالية العامة.

كما عرفه البعض الاخر بانها اداة كمية تدعم التحليل المالي من خلال اتاحة التحليل الفعال لسياسة المالية وكذلك تيسير المخرجات الاحصائية للنظام وتحديد وقياس ومراقبة وتقييم اثر سياسات الحكومة الاقتصادية وانشطتها الاخرى على الاقتصاد، وكذلك تحديد وقياس ومراقبة وتقييم امكانية استمرار تلك السياسات والانشطة (عطية سليمان، 2006م، ص58).

يتضح من هذا التعريف ان نظام احصاءات مالية الحكومة يؤدي إلى سهولة تحديد وقياس ومراقبة اثر السياسات الحكومية الاقتصادية على الاقتصاد، وفوق هذا وذاك تقييم استمرار تلك السياسات.

إن نظام إحصاءات مالية الحكومة هو تطوير وتحديث التصنيف التبويبي لمفردات الموازنة العامة للدولة وفقاً لمعايير التصنيف الدولية الصادرة عن إحصاءات مالية الحكومة (2001م) ومواكبة التطورات التي يصدرها صندوق النقد الدولي في هذا المجال . ويساهم هذا التطوير في تحقيق العديد من الاهداف ، منها تعزيز الشفافية ودعم الكفاءة الفنية والادارية للموازنة العامة ، بحيث يمكن بسهولة الانتقال من نظام الموازنة التقليدية (موازنة البنود) إلى موازنة الاداء . وكذلك تسهيل عمليات الحكومة بحيث يتوافق التبويب الاقتصادي مع نظام الحسابات القومية ، وكذلك المساعدة على توجيه وترشيد صنع القرارات الاقتصادية والمالية باعتبار نظام إحصاءات مالية الحكومة نظام معلومات له مدخلاته وعملياته التشغيلية ومخرجاته ويمكن تصور ذلك من خلال الشكل (1/1/1) الذي يوضح نظام إحصاءات مالية الحكومة وذلك من خلال التدفقات التي تشتمل على المدخلات كارصدة وعمليات التشغيل المتضمنة لبيان العمليات الحكومية وبيان التدفقات النقدية الاقتصادية الاخرى واخيراً المخرجات (المركز المصري للتصدير والاستيراد، 2000م، ص25).

يعتبر نظام احصاءات مالية الحكومة هو خطوة كبيرة إلى الامام فيما يتصل بمعايير اعداد وعرض احصاءات المالية العامة ومن ثم فهو جزء من الجهد العالمي المبذول لتحسين المحاسبة الحكومية وشفافية عمليات الحكومة ووضع البرامج المالية السليمة

ومراقبة تنفيذها والرقابة على السياسات الاقتصادية وهو نظام يقوم على اساس الاستحقاق والميزانيات العمومية ويغطي تغطية كاملة الانشطة الاقتصادية والمالية الحكومية (هورست كولر، 2001م، ص45).

إن نظام احصاءات مالية الحكومة هو نظام محاسبي امتداداً للمحاسبة الحكومية فرضية المتغيرات الاقتصادية التي املتها سياسة الاقتصاد الراسمالي وحرية التجارة التي اصبحت السمة الممتدة لاقتصاد هذا العصر نتيجة المتغيرات السياسية والثقافية التي تسعى الحضارة الغربية فرضها على العالم من خلال العولمة في كل المجالات والتي تنعكس بدورها مجتمعة من خلال الاقتصاد ومجالاته المختلفة . كما ان نظام احصاءات مالية الحكومة ، نتيجة لخصخصة القطاع العام في الدول ، وانحسار الدور الاقتصادي للدولة ، هو محاولة لتطبيق معايير المحاسبة المالية بصورة عامة على نشاط الدولة ، الحكومة ، باعتبارها جزء من منظمات الاعمال تهدف في الختام إلى تحقيق الربح وتعظيم ثروتها من خلال بيع ما تقدمه من خدمات للمجتمع باسعار اقتصادية او غير اقتصادية واستغلال اصولها المختلفة في سبيل تقديم تلك الخدمات وانتاجها.

يستطيع الباحث أن يعرف نظام احصاءات مالية الحكومة بانه عبارة عن حزمة من الاحصاءات المالية والمفاهيم والاجراءات المحاسبية يصنف بموجبها النشاط العام للدولة بقطاعاته المختلفة، تعمل على تقديم المبادئ الاقتصادية والمحاسبية الواجب استخدامها عند اعداد الاحصاءات، وايضاً تعمل على شمولية نظام احصاءات مالية الحكومة من خلال قياسه للاداء المالي الحكومي واجراء المطابقات والمقارنات مع الانظمة الاخرى، والدور الذي يلعبه احصاءات مالية الحكومة في الرقابة على السياسات الاقتصادية، وسهولة قياسها ومراقبتها.

**ثانياً: اهمية نظام إحصاءات مالية الحكومة:**

إن استخدام الاحصاءات المالية الحكومية في التسجيلات يمكن من المقارنات بين المعدلات الضريبية والانفاق على اجمالي الناتج المحلي بين الدول كما أن البيانات

قابلة للدمج والتجميع مع البيانات الورادة من الانظمة الاخرى (محمد الفاتح بيك، 2006م، ص246).

كذلك يساعد محللي المالية العامة على استخدام الاحصائيات المالية لتحليل حجم القطاع العام ومعرفة تأثير السياسات المالية العامة على الاقتصاد، وفوق هذا وذاك فإنه يحدث المعايير المقررة دولياً لتجميع الاحصائيات للتحليل المالي.

كما يعد دليل احصاءات مالية الحكومة بمثابة تقدم كبير في مجال المعايير الخاصة باعداد وعرض احصاءات المالية العامة وجزء من اتجاه عالمي نحو المزيد من المساءلة والشفافية في مالية الحكومة وعملياتها والرقابة عليها ، حيث تعتبر احصاءات مالية الحكومة عامل رئيسي للتحليل المالي كما تلعب دوراً فعالاً في كل من تطوير وادارة البرامج المالية الجيدة وتطبيق السياسات الاقتصادية.

كما يعتمد الدليل على اساس الاستحقاق في قيد الاحداث الاقتصادية بما يتيح ادراج كافة تدفقات الموارد، كما يربط الميزانيات العمومية بالمعاملات والتدفقات الاخرى، كما تم توحيد المفاهيم والمبادئ الواردة في هذا الدليل مع المفاهيم والمبادئ الواردة بجانب الاحصاءات الاقتصادية الكلية الاخرى.

إن نظام احصاءات مالية الحكومة ادى إلى تلافي اوجه القصور في الميزانية التقليدية وذلك عن طريق استخدام اساس الاستحقاق في قيد العمليات المالية وبالتالي يكون العجز الظاهر في الموازنة حقيقي مما يسهل عملية معالجته، وبما أن نظام احصاءات مالية الحكومة ادى إلى مزيد من التفاصيل وفرق بين المصروفات الجارية والرأسمالية وادى إلى قسمة الموارد بطريقة صحيحة كما وسع المواعين الايرادية .

ونجد ان نظام احصاءات مالية الحكومة ادى إلى وجود الشفافية في الاطار العام للموازنة العامة وهذا يؤدي إلى سهولة التحليل والتنبؤ وبالتالي احكام الرقابة على موارد الدولة واوجه الصرف فيها.

اشار احد الباحثين إلى أن اهمية نظام احصاءات مالية الحكومة تتلخص في أنه يمكن استخدام البيانات المفصلة في نظام احصاءات مالية الحكومة لبحث مجالات

معينة لعمليات الحكومة فعلى سبيل المثال قد تكون هناك حاجة إلى معلومات عن اشكال معينة من الضرائب او مستوى المصروفات او مقدار الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي (كمال احمد يوسف محمد، غادة بابكر عبد السيد، 2016م، ص24).

تكمن أهمية نظام احصاءات مالية الحكومة في انه يمكن مستخدمي البيانات المالية من تجميع منظومة محاسبية كاملة بما في ذلك الموازنة نفسها للقطاع الحكومي والقطاع العام وفقاً لوحداتها المؤسسية على امتلاك الاصول وتحمل الالتزامات وتبادل العمليات والتحويلات مع الهيئات الاخرى من جانبها القانوني.

**ثالثاً: هيكل وخصائص نظام إحصاءات مالية الحكومة:**

يختص نظام احصاءات مالية الحكومة بقطاعي الحكومة العامة والقطاع العام، حيث يعرف هذان القطاعان على اساس الوحدات المؤسسية التي هي كيانات اقتصادية قادرة بذاتها على امتلاك اصول وانشاء التزامات وممارسة انشطة ومعاملات اقتصادية مع كيانات اخرى، وهذه الخصائص تجعل الوحدات المؤسسية موضوع اهتمام اقتصادي واحصائي تتم تلبيته باعداد مجموعة كاملة من الحسابات الخاصة بتلك الوحدات بما في ذلك الميزانيات العمومية. كما يتم وفق نظام احصاءات مالية الحكومة قيد نوعين من التدفقات هي، المعاملات والتدفقات الاقتصادية التي تعكس انشاء قيمة اقتصادية او تحميلها او نقل ملكيتها او اطفاءها، ويلاحظ ان المعاملات في معظمها في تفاعلات بين وحدتي مؤسستين تتم بالاتفاق المتبادل بينهما حيث يسجل بيان عمليات الحكومة ونتائج جميع المعاملات خلال فترة محاسبية حيث تصنف هذه المعاملات كالايرادات او المصروفات او صافي اقتناء الاصول غير مالية او صافي اقتناء اصول مالية او صافي تحمل لخصوم ، ويترتب على المعاملات التي تولد ايرادات او مصروفات حدوث تغير في القيمة الصافية كما ينتج عن انواع اخرى من المعاملات تغيرات متساوية في الاصول والخصوم، أو كلاهما، ولا يترتب عليها اي تغير في القيمة الصافية . كما تشمل التدفقات الاقتصادية

الاخرى تغيرات الاســعار ومجموعة متنوعة من الاحداث الاقتصــادية الاخرى التي تؤثر على حيازات الاصــول والخصــوم ، مثل إعدام الديون، الخســائر الناتجة عن الكوارث (عبد الرحمن خضر عبد الرحمن، 2015م، ص ص 17 – 18).

كما يتم إعداد الميزانية العمومية في حالة الحكومة العامة او القطاع العام، والتي هي بيان مجموع الاصول المالية وغير المالية المملوكة، ومجموع مطالبات وحدات اخرى على مالكي تلك الاصــول في صــورة خصــوم . كما تشــتمل الميزانية على القيمة الصافية وهي القيمة الكلية لجميع الاصول ناقص القيمة الكلية لجميع الخصوم (ادارة الاحصاءات، 2001م، ص2).

**رابعاً: استخدامات نظام احصاءات مالية الحكومة:**

تم تصميم نظام احصاءات مالية الحكومة من اجل توفير احصاءات تمكن واضعي الســياســات والمحللين من دراســة التطورات في العمليات المالية ، والمركز المالي، ووضع السيولة لدى قطاع الحكومة العامة او القطاع العام بتشكيل منسق ومنهجي، ويمكن اســتخدام الاطار التحليلي لاحصــاءات مالية الحكومة في تحليل عمليات مستوى معين للحكومة او المعاملات بين مستويات الحكومة ، وكذلك الحكومة العامة باكملها.

يمثل استخدام مجموعة من البنود الموازنة كصافي رصيد التشغيل وصافي الاقراض والاقتراض والتغير في القيمة الصــافية ، احد الاســاليب المســتخدمة في نظام احصــاءات مالية الحكومة لاعداد معلومات موجزة عن الاداء الكلي للحكومة العامة او القطاع العام وباستخدام نظام احصاءات مالية الحكومة كاطار محاسبي متكامل وشامل يتم تحديد وقياس هذه البنود الموزعة باعلى درجة من الفعالية.

تتمثل استخدامات نظام الاحصاء المالي للحكومة في (عبد اللطيف محمد الحسن عبد اللطيف، 2008م)، ص148):

1. تحليل العمليات في القطاع الحكومي ككل، كما يمكن ان يستخدم لمستوى محدد من القطاع الحكومي علاوة على التحويلات التي تتم بين مســـتويات الحكومة المختلفة .
2. توفير وانتاج معلومات عن الاداء الشـــامل للوضـــع المالي للقطاع الحكومي او القطاع العام.
3. فحص جوانب معينة من العلميات الحكومية .
4. توفير بيانات تصـلح لتقييم التطورات في القطاع الحكومي والقطاع العام ويسـهل عملية المقارنات بين الدول .

يرى الباحث أن نظام مالية إحصـــائية الحكومة يغطي قطاع الحكومة العامة والذي يعرفه بانه مجموعة من الوحدات المؤســـســـية المقيمة، ويحذو في تعريف الوحدة المؤسسية المقيمة حذو الحسابات القومية، ويصف الحكومة المركزية وحكومة الولاية والحكومة المحلية كقطاعات فرعية لقطاع الحكومة العامة ويصـــنف توســـيع قطاع الحكومة العامة ليشـــمل القطاع العام عن طريق ادراج الشـــركات الحكومية المالية وغير المالية في القطاع العام .

**المحور الخامس: الدراسة الميدانية:**

**المحور الاول: "تطبيق النظام المحاسبي الموحد":**

**البعد الاول: المجموعة المستندية:**

**الجدول (1)**

**الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الاول**

| ت | العبارات | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري | التفسير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم الوحدة بتسجيل جميع الايرادات | 4.04 | 5 | 1.26 | عالية جدا | 6 |
| 2 | تقوم الوحدة بالافصاح عن مصروفات الدولة بصورة اكثر شفافية | 4.26 | 5 | 1.00 | عالية جدا | 1 |
| 3 | توضح الوحدة عمليات إقتناء الاصول غير المالية للدولة | 4.09 | 5 | 1.08 | عالية جدا | 5 |
| 4 | تتوقف عليها صحة النتائج المحاسبية | 3.95 | 4 | 1.16 | عالية | 7 |
| 5 | توضح الوحدة عمليات إطفاء إلتزامات (خصوم) الدولة | 4.10 | 5 | 1.15 | عالية جدا | 4 |
| 6 | تعتبر دليل موضوعي لإثبات العمليات | 4.11 | 5 | 0.99 | عالية جدا | 3 |
| 7 | تقوم الوحدة بتسجيل المعاملات المالية فى شكل تقارير مالية لخدمة الاطراف الخارجية | 4.18 | 5 | 0.94 | عالية جدا | 2 |
| 8 | تقوم الوحدة باعداد الحسابات الختامية وفقاً اللوائح المالية | 3.94 | 4 | 1.02 | عالية | 8 |
| 9 | تقوم الوحدة بترقيم المستندات بالتسلسل بحيث يمكن التعرف بسهولة على المفقود منها | 3.92 | 4 | 1.17 | عالية | 9 |
| 10 | تقوم الوحدة بدمج وتفريغ سجل مع سجل اخر الى عدة سجلات حسب الحاجة | 3.90 | 4 | 1.14 | عالية | 10 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م**

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على "المجموعة المستندية" فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.90 – 4.26) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.94 – 1.26) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

**البعد الثاني: الاجراءات المحاسبية:**

**الجدول (2)**

**الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الثاني**

| ت | العبارات | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري | التفسير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم الوحدة بتباع مبدا عمومية الموازنة لجميع عناصر الايرادات العامة | 3.80 | 4 | 1.05 | عالية | 10 |
| 2 | يتم تقييم التدفقات بالاسعار الجارية فى تواريخ قيدها | 4.20 | 5 | 0.81 | عالية جدا | 3 |
| 3 | تقوم الوحدة بالعمل بنظام الخزينة الموحدة | 4.00 | 5 | 1.03 | عالية جدا | 6 |
| 4 | تقوم الموازنة بوضع خطة شاملة لكافة انشطة الوحدة عن الفترة المعدة عنها | 4.03 | 5 | 1.05 | عالية | 4 |
| 5 | يتم تسجيل الاصول المالية على اساس أوامر الدفع المصدقة | 4.02 | 5 | 1.12 | عالية جدا | 5 |
| 6 | تقوم الوحدة بتفعيل دور إدارة التدفقات النقدية | 4.22 | 5 | 1.02 | عالية جدا | 2 |
| 7 | يتم استخدام القيد المزدوج فى العملية المحاسبية | 4.28 | 5 | 1.04 | عالية جدا | 1 |
| 8 | تقوم الوحدة بالرقابة على دقة تنفيذ الموازنة لضمان ضبط الايرادات | 3.98 | 4 | 1.06 | عالية | 7 |
| 9 | تقوم الوحدة بالوفاء بمتطلبات نظام إحصاءات مالية الحكومة | 3.91 | 4 | 1.01 | عالية | 8 |
| 10 | يتم الاعتماد فى قيد التدفقات على اساس الاستحقاق | 3.80 | 4 | 1.16 | عالية | 9 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م**

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على " الاجراءات المحاسبية " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.80 – 4.28) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.81 – 1.16) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

**البعد الثالث: الدليل المحاسبي:**

**الجدول (3)**

**الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الثالث**

| ت | العبارات | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري | التفسير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | هنالك دليل حسابات موحد على مستوى الوحده | 4.28 | 5 | 0.91 | عالية جدا | 1 |
| 2 | يحتوى دليل الحسابات على تصنيفات موحدة | 4.01 | 5 | 1.01 | عالية جدا | 5 |
| 3 | يحتوى دليل الحسابات على التصنيف الاقتصادى للموارد | 4.20 | 5 | 0.92 | عالية جدا | 2 |
| 4 | تقوم الوحدة باخذ إعداد الادله المحاسبية من الدليل المحاسبى الموحد | 3.83 | 4 | 1.10 | عالية | 10 |
| 5 | تقوم الوحدة باعطاء المجموعات المحاسبية كل حساب ارقام ورموز | 4.00 | 5 | 0.81 | عالية جدا | 6 |
| 6 | زيادة القدرة فى الضبط الداخلى | 4.14 | 5 | 1.11 | عالية جدا | 4 |
| 7 | يسهل توحيد التوجيهات المحاسبية بين الوحدات | 3.95 | 4 | 1.04 | عالية | 8 |
| 8 | يعمل على تمكين استخدام المكننة عن طريق ارقام الدليل | 3.88 | 4 | 0.89 | عالية | 9 |
| 9 | شمول حسابات الدليل المحاسبى بانواعها المختلفة على حسابات تفصيلية | 4.00 | 5 | 1.41 | عالية جدا | 7 |
| 10 | يقوم بتمكين اجهزة الدولة لعملية التخطيط لموازنة الهيكل الاقتصادى | 4.19 | 5 | 1.00 | عالية جدا | 3 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م**

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على " الدليل المحاسبي " فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.83 – 4.28) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.89 –

1.41) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .

**البعد الرابع: القوائم المالية:**

**الجدول (4)**

**الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الأول البعد الرابع**

| ت | العبارات | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري | التفسير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | القوائم المالية موحدة على المستوى الولائى | 4.05 | 5 | 1.15 | عالية جدا | 7 |
| 2 | القوائم المالية موحدة على مستوى الهيئات | 4.21 | 5 | 0.89 | عالية جدا | 3 |
| 3 | القوائم المالية موحدة على مستوى الشركات | 4.23 | 5 | 1.26 | عالية جدا | 2 |
| 4 | القوائم المالية موحدة على مستوى الموازنة الشاملة | 3.87 | 4 | 0.98 | عالية | 10 |
| 5 | إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس الاستحقاق يساهم في شفافية القوائم المالية | 4.20 | 5 | 1.15 | عالية جدا | 4 |
| 6 | تستوجب تقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة لقياس كفاءتها | 4.16 | 5 | 1.22 | عالية جدا | 5 |
| 7 | تعكس الاحداث المتعلقة بنشاط الوحدة لتعبر بصدق عن وضعيتها المالية | 3.94 | 4 | 1.13 | عالية | 9 |
| 8 | تساعد المعلومات التى تحتويها القوائم المالية فى عملية التخطيط والتنبؤ | 3.99 | 4 | 1.03 | عالية | 8 |
| 9 | تسمح لمستخدمى المعلومات المحاسبية من اجراء المقارنة الموضوعية | 4.25 | 5 | 1.19 | عالية جدا | 1 |
| 10 | تمكن من القراءة الجيدة من قبل الاطراف الخارجية | 4.09 | 5 | 1.11 | عالية جدا | 6 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م**

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات البعد الذي ينص على " القوائم المالية" فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.87 – 4.25) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى مابين (0.98 – 1.26) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة .

**المحور الثاني: إحصاءات مالية الحكومة**

**الجدول (5)**

**الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور الثاني**

| ت | العبارات | الوسيط | المنوال | الانحراف المعياري | التفسير | الترتيب |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | تقوم الوحدة بالاستخدام الامثل للموارد المتاحة | 3.74 | 4 | 1.30 | عالية | 10 |
| 2 | تنخفض المخاطر المالية للوحدة باستمرار | 3.78 | 4 | 1.28 | عالية | 8 |
| 3 | يتطور مستوى الدولة المالى بشكل مستمر | 4.01 | 5 | 1.11 | عالية جدا | 2 |
| 4 | هنالك سهولة فى عملية اتخاذ القرارات | 3.87 | 4 | 1.25 | عالية | 6 |
| 5 | لدى الوحدة استراتجيات طويلة الأجل | 4.24 | 5 | 1.00 | عالية جدا | 1 |
| 6 | تقوم الوحدة بتطوير النظم بشكل مستمر | 3.97 | 4 | 1.24 | عالية | 4 |
| 7 | القيام بفصل المصروفات الجارية عن الرأسمالية يساعد في رقابة أداء الوحدات الحكومية. | 3.86 | 4 | 1.07 | عالية | 7 |
| 8 | القيام بإظهار البيانات الفعلية لكل بنود الموازنة يساهم في تحقيق جودة التقارير المالية الحكومية. | 3.75 | 4 | 1.16 | عالية | 9 |
| 9 | يتم إظهار المنح النقدية بصورة واضحة | 3.96 | 4 | 0.99 | عالية | 5 |
| 10 | التنسيق بين وزارة المالية والوحدات الحكومية يساهم في تحقيق رقابة أداء الوحدات الحكومية. | 4.00 | 5 | 1.13 | عالية جدا | 3 |

**المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2021م**

من الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات المحور الذي ينص على "إحصاءات مالية الحكومة" فان الاوساط الحسابية له تقع في المدى ما بين (3.74 – 4.24) والمنوال يقع في المدى (4 – 5) الانحراف المعياري يقع في المدى

مابين (0.99 – 1.30) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فان إجابات المبحوثين هي الموافقة.

**المحور السادس: النتائج والتوصيات:**

**أولاً: النتائج:**

1- ساعد توضيح الوحدة عمليات إقتناء الأصول غير المالية للدولة بوزارة المالية.

2- ساعد قيام تمكين أجهزة الدولة لعملية التخطيط لموازنة الهيكل الإقتصادى بوزارة المالية.

3- ساهم قيام الوحدة بإعطاء المجموعات المحاسبية كل حساب ارقام ورموز بوزارة المالية.

4- وجدت علاقة ذات دلالة إيجابية بين الدليل المحاسبي وإحصاءات مالية الحكومة بوزارة المالية.

5- أثر قيام الموازنة بوضع خطة شاملة لكافة انشطة الوحدة عن الفترة المعدة عنها بوزارة المالية.

6- ساهم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس الإستحقاق فى شفافية القوائم المالية بوزارة المالية.

7- ساعدت القوائم المالية بتقديم صورة صادقة عن الوضعية المالية للوحدة لقياس كفاءتها بوزارة المالية.

ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة قيام الوحدة بإعداد الحسابات الختامية وفقاً للوائح والقوانين بوزارة المالية.

2- ضروارة قيام الوحدة بترقيم المستندات بالتسلسل بحيث يمكن التعرف بسهولة على المفقود منها بوزارة المالية.

3- ضرورة إتباع مبدأ عمومية الموازنة لجميع عناصر الإيرادات العامة بوزارة المالية.

4- ضرورة الإهتمام بتقييم التدفقات بالأسعار الجارية فى تاريخ قيدها بوزارة المالية.

5- ضرورة إهتمام الوحدة باخذ إعداد الأدلة المحاسبية من الدليل المحاسبي الموحد بوزارة المالية.

6- ضرورة إهتمام مستخدمى المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة الموضوعية بوزارة المالية.

**قائمة المصادر والمراجع:**

- www.accouing.gov.sd, 8/9/2020, 3:00pm.
- آداب النور الصافي كوكو، **نظام احصاءات مالية الحكومة ومدى فاعليته على أداء الوحدات الحكومية السودانية**، (الخرطوم : جامعة النيلين، كية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2018م).
- ادارة الاحصاءات، صندوق النقد الدولي، **دليل احصاءات مالية الحكومة**، (واشنطن: مكتبة الكونغرس، 2001م) ، ص2.
- إزهار عبد صبار، **مكننة النظام المحاسبى المالى الموحد على الحاسبة الإلكترونية وأثرها فى الإبلاغ المالى**- دراسة تطبيقية فى المصارف العراقية، (الموصل: جامعة بابل، هيئة التعليم التقنى، المعهد التقنى، كربلاء، مجلة المحاسبة، المجلد9، العدد2, 2017م)، ص ص36-18.
- تاج الدين محمد فيروز أحمد، **نظام محاسبى موحد لمؤسسات التعليم العالى الحكومى بالسودان**- دراسة محاسبية تطبيقية (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية العلوم الإدارية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، العدد18، 2010م) ص ص 168-169.
- حامد داوود الطلحة، **النظام المحاسبى الموحد: النشأة والمفهوم والأهداف** (عمان: الجامعة الأردنية، كلية التجارة، مجلة المحاسب القانونى العربى، العدد107، 1998م) ص3.
- ديوان الرقابة المالية، **النظام المحاسبى الموحد** ط2 (الموصل: دار الكتب والوثائق، 2011م) ص70.

- رزاق شاكر شافى المسعودى، **مدى فاعلية النظام المحاسبى فى الرقابة على الممتلكات والتجهيزات والعدات**، بحث مقدم إلى المعهد العربى للمحاسبين القانونيين، كجزء من متطلبات الحصول على شهادة المحاسبة القانونية، 2013م، ص55.
- شعيب حمزة وغاليب عمر، **التنظيم المحاسبى فى المدرستين الفرنسية والأمريكية بين جهود التوافق الدولى وضغوط البيئة الوطنية** (البليدة: بحث مقدم إلى الملتقى الدولى حول النظام المحاسبى المالى فى مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للمراجعة، 2011م) ص6.
- ضياء زامل خضير، **النظام المحاسبى الموحد للمصارف** (العراق–الموصل: د.ن، 2015م)، ص20.
- عبد الرحمن خضـــر عبد الرحمن، **اثر تطبيق نظام احصـــاءات مالية الحكونة (GFS) في اداء المراجعة الداخلية**، (كوســـتي: كلية النيل الابيض للعلوم والتكنولوجيا– برنامج الاقتصاد والعلوم الادارية قسم المحسابة، رسالة بكلاريوس المحاسبة غير منشورة، 2015م)، ص ص 17 – 18 .
- عبد اللطيف محمد الحســـن عبد اللطيف ، **دور المراجعة الداخلية في قياس فاعلية احصـــاءات مالية الحكومية**، (الخرطوم : جامعة امدرمان الاســـلامية ، كلية الدراسات العليا ، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة ، 2008م)، ص148 .
- عطية سليمان ، **الاتجاهات المعاصرة في المحاسبة الحكومية**، (القاهرة: د.ن ، 2006م) ، ص 58 .
- على محروس شادى، **النظام المحاسبى الموحد: تأصيل علمى تطبيق عملى**، (القاهرة: مكتبة عين شمس، 1984م) ص11.

- غادة بابكر عبد السيد أحمد، **أثر تطبيق نظام احصاءات مالية الحكومة (GFS) على الاداء المالي في الوحدات الحكومية**، (الخرطوم: جامعة النيلين كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة غير المنشورة، 2014م)، ص15.
- كمال احمد يوسف محمد، غادة بابكر عبد السيد، **اثر تطبيق نظام احصاءت مالية الحكومة على الاداء المالي في الوحدات الحكومية**، (لخرطوم: جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد 4، العدد15، 2016م)، ص24.
- محمد ابراهيم الجاك حسب الله، **المحاسبة الحكومية والقومية**، (الخرطوم : دار جامعة ام درمان الاسلامية للنشر، 2010م)، ص 53 .
- محمد الفاتح بيك، **دور ديوان الحسابات في الرقابة على المال العام**، (القاهرة: جامعة القاهرة، مجلة العلوم الادارية، العدد الأول، 2006م)، ص246.
- محمد الفتح بك، **دور ديوان الحسابات في الرقابة على المال العام**، (الخرطوم : جامعة ام درمان الاسلامية ، كلية العلوم الادارية ، مجلة العلوم الادارية، العدد1، 2006م)، ص ص 245 – 248 .
- محمد الفتح بك، **محاضرات في الاصول العلمية والعملية لنظام احصاءات مالية الحكومة**، (الخرطوم: بيك للاستثمارات الاقتصادية والمحاسبية، 2009م) ، ص 3 .
- محمود محمود السجاعى، **النظام المحاسبى الموحد في ضوء القرار 204 لسنة 2001م**، (القاهرة: مكتبة الكتب العربية، 2003م)، ص9.
- المركز المصري للتصدير والاستيراد (ECSEI) ، 2000م ، ص 25 .
- هورست كولر، **دليل احصاءات مالية الحكومة**، (واشنطون : مكتبة الكونغرس، 2001م)، ص45.

ISSN: 2709-5312